



قرار مجلس الوزراء
(رقم ٦٤) لسنة ٢٠٢٤ ميلادية
بنقل تبعية بعض الشركات

مجلس الوزراء :

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٣ أغسطس ٢٠١١م، وتعديلاته.
- وعلى الاتفاق السياسي الليبي الموقع بتاريخ ١٧ ديسمبر ٢٠١٥م ميلادي.
- وعلى مخرجات منتدى الحوار الليبي المنعقد بتاريخ ٩ نوفمبر ٢٠٢٠م.
- وعلى قانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن وتعديلاتها.
- وعلى القانون رقم (١٢) لسنة ٢٠١٠م، بشأن إصدار قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية.
- وعلى القانون رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٠م، بشأن النشاط التجاري ولللوائح التنفيذية والقرارات الصادرة بمقتضاه.
- وعلى ما قرره مجلس النواب في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٠ مارس ٢٠٢١م، في مدينة سرت بشأن منح الثقة لحكومة الوحدة الوطنية.
- وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٤٥٠) لسنة ٢٠٢٢م، بتشكيل لجنة وتحديد مهامها.
- وعلى كتاب / وزير المواصلات رئيس اللجنة المشكّلة لمعالجة أوضاع العاملين بالشركات المتعثرة رقم (٥٠٥٥) المؤرخ في ٢٦ / ٠٩ / ٢٠٢٣م.
- وعلى كتاب / مدير الإدارة العامة لشؤون مجلس الوزراء رقم (٢٤٧٧٨) المؤرخ في ٢٩ / ١١ / ٢٠٢٣م.
- وعلى ما قرره مجلس الوزراء في اجتماعه العادي الثامن لسنة ٢٠٢٣م.

قرار

مادة (١)

تنقل تبعية الشركات العامة الآتى ذكرهم إلى الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وشئون الغصصنة على أن تتولى الهيئة استكمال إجراءات الخصصنة لها، وهي :

١. شركة شحات للتوكيلات الملاحية
٢. شركة جرمة للتوكيلات الملاحية
٣. الشركة العالمية للملاحة والتوكيلات الملاحية
٤. الشركة العامة للنقل السريع
٥. الشركة العامة للطرق والجسور
٦. الشركة الليبية للتمويل
٧. الشركة الليبية للمناولة والخدمات الأرضية

مادة (٢)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه.

